



المجاهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل



وزارة العدل

خلية الإعلام والاتصال

19/94 31 أكتوبر 2019

بيان

تعبر وزارة العدل عن أسفها العميق لاستمرار العديد من القضاة في التوقف غير الشرعي عن العمل مخالفين بذلك النصوص القانونية التي تمنع الإضراب أو تنظمه، في حين يقع عليهم واجب أساسي بحكم وظيفتهم، يتمثل في الامتثال للقانون والعمل على احترامه، وفاءً للقسم الذي أدوه الذي يلزمهم أن يسلكوا في كل الظروف سلوك القاضيوفي لمبادئ العدالة.

كما تتأسف وزارة العدل لوصول سلوك البعض من القضاة بعض الجهات القضائية إلى درجة عرقلة حرية العمل بالإتجاه إلى أساليب غير حضارية ينبع منها الخلق القويم ، كل ذلك رغم تعهد رئيس النقابة الوطنية للقضاة أثناء اجتماعه وأعضاء النقابة مع السيد وزير العدل، حافظ الأختام يوم 29 أكتوبر 2019، بوضع حدٌ نهائٍ لهذه التصرفات وتوجيهه بيان يدعوه فيه إلى الكف عن ذلك وإلى احترام حرية كل قاض في العمل. وإن عدم الوفاء بهذا التعهد أدى إلى مساس خطير بحقوق المواطنين وحرياتهم الذين لم يستفيدوا من الحد الأدنى من الخدمات مثلما هو معمول به وطنياً ودولياً.

ورغم ذلك فإن وزارة العدل تبقى مفتوحة لكل مبادرة في إطار حوار جاد تراعي فيه استقلالية المؤسسات وحقوق القاضي ومصالح المتخاصمي والمصلحة العليا للمجتمع وتفليتها على أي اعتبارات أخرى. و في هذا الإطار، واحتراماً لقوانين الجمهورية، الذي هو واجب كل واحد منا، وتفعيلاً لما تم تأكيده في نفس الاجتماع ، فقد تقرر برجمة إنعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس الأعلى للقضاء خلال الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2019، للنظر في الطعون المرفوعة بشأن الحركة السنوية.

لذا ندعو جميع القضاة الذين يعتبرون أنفسهم متضررين أن يرفعوا طعونهم التي سيفصل فيها في إطار أحكام المادة 19 من القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته.